

البطالة الجزئية» تنتظر آلاف الأمريكيين حال شلل المؤسسات الفيدرالية»



أرعى خطر إغلاق المؤسسات الفيدرالية الأمريكية بظلاله، أمس الأربعاء، بعد إخفاق المشرعين في التوصل إلى اتفاق حول الميزانية، قبل يومين فقط من انقطاع التمويل الحكومي.

وأمام الكونجرس، مهلة حتى مساء الجمعة لتقديم ميزانية جديدة تسمح بتفادي توقف مفاجئ لمعظم العمليات الفيدرالية الحكومية التي تعد غير ضرورية، ما يضع مئات آلاف العمال في بطالة جزئية من دون مرتب.

ويمكن أن تتوقف نهاية يوم الجمعة أذون الكونجرس التي تسمح لمختلف المكاتب الإدارية والحدائق العامة والمتاحف، وعشرات الخدمات الأخرى، بإنفاق المال.

وخلال الإغلاق الحكومي في 2018 و2019 الذي كان الأطول في تاريخ الولايات المتحدة واستمر نحو خمسة أسابيع، طال الشلل عمليات المسح الأمني للأمتعة في المطارات.

وعلى الرغم من انقسامات حزبية عميقة، تأمل أغلبية من المشرعين الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، تفادي تكرار ذلك السيناريو الذي قد يعيث الفوضى قبل عطلة الأعياد.

غير أن عدداً قليلاً من الجمهوريين، أغلبيتهم من أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب، يرفضون الموافقة على الميزانية ويعتبرون أن من شأنها الإسهام في فرض إلزامية التلقيح التي يطلبها الرئيس جو بايدن.

وطلب أعضاء الكتلة الأكثر تشدداً في مجلس النواب، من زملائهم في مجلس الشيوخ «استخدام جميع الأساليب الإجرائية المتاحة للحؤول دون تمرير» أي موافقة على موازنة من شأنها تمويل إلزامية التلقيح أو فرضها. وعبر العديد من الديمقراطيين عن الاستياء إزاء الجمود في الكونجرس، وخصوصاً مع تأكيد أول إصابة بالمتحور «أوميكرون» لفيروس «كورونا» في الولايات المتحدة.

وقال السناتور عن فرجينيا مارك وارنر: «مع دخولنا فصل الشتاء والاستعداد لتداعيات المتحور الجديد أوميكرون، سيكون إغلاق الحكومة بمثابة إهمال للواجبات، وكل ذلك باسم محاربة مطلب تلقيح يهدف لتعزيز معدلات التحصين وإنقاذ أرواح».

وغالباً ما تم التوصل إلى اتفاق حول الميزانيات في الكونجرس في اللحظة الأخيرة في السنوات الماضية، لكن مع ازدياد القلق إزاء تفويت المشرعين الموعد، حذر خبراء اقتصاد من العواقب المحتملة لإغلاق حكومي. وقد تبلغ تكلفة (أسبوع إغلاق الاقتصاد الأمريكي 6 مليارات دولار، بحسب تقرير مجموعة «أكسفورد إيكونوميكس». (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024